فاعلية المساعدات الخارجية للصندوق الكويتي للتنمية في تحقيق أهداف سياساتها الخارجية

The effectiveness of foreign aid for the Kuwait Fund for Development in achieving its foreign policy objectives

غنام سالم مهنا براك الهاجري[1]

hhussienadam@yahoo.com

الملخص:

هدف الفصل الرابع من الدراسة إلي تقييم مدي فاعلية المساعدات الخارجية للصندوق الكويتي للتنمية في تحقيق أهداف سياساتها الخارجية وفي هذا الاطار تم تقسيم الفصل إلي مبحثين بالاضافة إلي المقدمة والخلاصة، **المبحث الاول**، شرح دوافع ومحددات المساعدات الخارجية للصندوق الكويتي للتنمية، **المبحث الثاني**، يبيّن فاعلية المساعدات الخارجية للصندوق الكويتي للتنمية.

المبحث الاول، شرح دوافع المساعدات الخارجية للصندوق الكويتي للتنمية، لقد اتضح أن دوافع المساعدات الخارجية الكويتية تختلف عن مثليتها في الدول الصناعية أوالاشتراكية، بسبب مجموعة من الاعتبارات التاريخية والاجتماعية والسياسية ومنها، رابط الاخوة بين دول الخليج العربي وغيرها من الدول العربية، الرغبة في تطوير العلاقات مع الدول المجاورة للكويت لحماية استقرار وأمن وسلامة دولة الكويت، إدراك الكويت الاهمية

1 طالب دكتوراة بمعهد البحوث والدراسات الافريقية– جامعة أسوان

الاستراتيجية لأمن وسلامة واستقرار الدول المجاورة من خلال رفع مستوي معيشة ابناءها.

بالاضافة إلي الشعور بالواجب الانساني عند تقديم المساعدات الخارجية لا سيما للدول الانمائية، الرغبة في حماية المستثمرين الاجانب واستثماراتهم الخارجية من خلال تقديم المساعدات الخارجية التي تسهم في توفير المناخ الاستثماري المناسب لهم، الرغبة في تدعيم وتعزيز نفوذ الكويت الاقليمي والدولي، الرغبة في تحقيق مكاسب دولية ودعم القضايا العربية، وقضايا الخليج العربي وتدعيم جهود أوبك للحفاظ علي التوازن في السوق النفطي بما يسهم في الحفاظ علي ثروة الكويت النفطية.

كما وضح محددات فاعلية المساعدات الخارجية، وقد تم تصنيف العوامل العديدة التي تؤثر على فعالية المساعدة في ثلاث فئات مختلفة، حكومة الدولة المتلقية، حكومة الدولة المانحة، الطريقة التي يتم بها تنظيم أعمال المساعدة.

المبحث الثاني، بيّن فاعلية المساعدات الخارجية للصندوق الكويتي للتنمية، تم الاعتماد علي أكثر الدول العربية اقتراضا من الصندوق الكويتي للتنمية في تقييم مدي فاعلية المساعدات الخارجية الكويتية في تحقيق أهداف سياسات الكويت الخارجية وتمثلت مجموعة الدول الاكثر اقتراض من الصندوق الكويتي خلال الفترة (13-1962 مارس 2019) في مصر، المغرب العربي، لبنان، السودان، تونس.

لقد شملت قروض الصندوق الكويتي إلي الدول العربية العديد من قطاعات الاقتصاد القومي في تلك الدول العربية، كقطاعات المياه والصرف الصحي، والنقل والاتصالات، والطاقة، والصناعة، والزراعة، وبنوك التنمية وهي قطاعات يؤدي دعمها إلي تحقيق التنمية الاقتصادية في الدولة المتلقية وكذلك تحقيق أهداف السياسية الخارجية الكويتية الثابتة والمتمثلة في دعم البلدان العربية، وكسب المزيد من الدعم العربي اتجاه السياسة الخارجية الكويتية، إذ كانت ساعدت هذه الدول العراق عسكريا ودبلوماسيا في حماية أمنها واستقرارها ضد الغزو العراقي للكويت.

المقدمة[2]

كانت فكرة استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية لدعم أهداف السياسة الخارجية للمانح سائدة منذ بداية تقديم المساعدات الحديثة، أي بعد الحرب العالمية الثانية للدول الغربية والاتحاد السوفيتي، شرعت الدول العربية المانحة في هذا النهج بعد عام 1973، أي بعد أن بدأت عائدات النفط الكبيرة تتدفق.

بصفة عامة، غالباً ما تكون التدخلات العسكرية الغربية مصحوبة بمساعدات خارجية لكل من التحالفات في القتال وإلى البلد المعرض للهجوم من أجل الحصول على الدعم المحلي، وتعتبر الحروب المستمرة التي تقودها الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق مثالين على أن هاتين الدولتين تلقتا أكبر قدر من المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2004، علاوة على ذلك، تمت مكافأة العديد من حلفاء الدول النامية في هذه الحروب، مثل باكستان وبعض دول الشرق الأوسط، بشكل كبير، لتعاونهم مع القوات التي تقودها الولايات المتحدة من خلال حلف الناتو.

من المفترض أن تكون المساعدة الإنمائية الرسمية ، حسب تعريفها مصممة لتعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية كهدف رئيسي لها، ولكن يبدو أن

[2] وجب التنويه أن البحث جزء من رسالة الدكتوراه عنوانها " المساعدات الخارجية كأحد أدوات السياسة الخارجية الكويتية (الصندوق الكويتي للتنمية نموذ ًجا)"، لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الدكتوراه، معهد البحوث والدراسات االفريقية ودول حوض النيل، جامعة أسون.

المساعدة الإنمائية الرسمية الاستراتيجية مصممة بنفس طريقة المساعدة العسكرية، والتي يتم استبعادها من أرقام المساعدة الإنمائية الرسمية، مما يجعل من الصعب تقييم مقدار الموارد التي يتم إنفاقها بالفعل على أغراض التنمية وتأثيرات هذا الإنفاق.

نلاحظ أن المساعدات العربية استُخدمت لمكافأة الحلفاء في النزاعات العسكرية أو لبناء تحالفات استراتيجية، على غرار العديد من المانحين الغربيين، أقام المانحون العرب تحالفات من خلال منح الدول ذات الأهمية الاستراتيجية، وتوسيع نطاق المساعدات للدول ذات الأهمية الحيوية في اندلاع الصراع ومعاقبة المنحرفين عن طريق سحب المساعدات إذا لم يختاروا الجانب الصحيح في الصراع، أدى غزو العراق للكويت في أغسطس 1990 إلى مضاعفة المساعدات العربية بمقدار أربع مرات ووجهت مبالغ كبيرة إلى البلدان التي دعمت تحرير البلاد.

تجدر الاشارة على الرغم من حقيقة أن جميع دول الخليج العربي الكبرى استخدمت المساعدات لحشد الدعم في الحرب ضد العراق، فإن العديد من المستفيدين من هذه المساعدة قد انحازوا إلى العراق أثناء الصراع، كرد فعل على هذا النقص في دعم تحرير الكويت، فإن مجلس الأمة الكويتي قرر في عام 1992 رفض المساعدات للدول التي دعمت الغزو العراقي، وقد اتبعت المملكة العربية السعودية نفس الخط، وفي عام 1991 بعد الحرب أصبحت مصر وتركيا والمغرب – وجميعهم مؤيدون للحرب ضد العراق –

أكبر ثلاثة متلقين للمساعدات السعودية، ومساعدات الصندوق الكويتي للتنمية وهو ما يوضح الأهمية الاستراتيجية عند تقديم المساعدة الخارجية.

يستهدف البحث من الدراسة تقييم مدي فاعلية المساعدات الخارجية للصندوق الكويتي للتنمية في تحقيق أهداف سياساتها الخارجية وفي هذا الاطار يقترح تقسيم الفصل إلي مبحثين بالاضافة إلي المقدمة والخلاصة، **المبحث الاول**، شرح دوافع ومحددات المساعدات الخارجية للصندوق الكويتي للتنمية، **المبحث الثاني**، يبيّن فاعلية المساعدات الخارجية للصندوق الكويتي للتنمية.

دوافع ومحددات المساعدات الخارجية للصندوق الكويتي للتنمية

أولاً، دوافع المساعدات الخارجية للصندوق الكويتي للتنمية

يبدو أن هناك فرقًا ملحوظًا في بعض أهداف السياسة الخارجية التي يتم تعزيزها من خلال المساعدة الخارجية، المسألة الأولى التي تتعارض فيها المصالح بين المانحين العرب والغربيين تتعلق بدور إسرائيل في الشرق الأوسط، وجد نيومايير أن الدول المتلقية التي تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل هي أكثر عرضة للاستبعاد من المساعدة الإنمائية الرسمية العربية الثنائية، يشبه نمط العطاء هذا ما وجده الآخرون بالنسبة للدول الغربية، ولكن مع النتيجة المعاكسة: وجدت أليسينا ودولار أن الولايات المتحدة تقدم المزيد من المساعدات الخارجية للدول التي تصوت لصالح إسرائيل في الأمم المتحدة، علاوة على ذلك، كانت إسرائيل متلقيًا رئيسيًا للمساعدات الخارجية الغربية خاصة من الولايات المتحدة، والتي يقابلها الدعم العربي للفلسطينيين.

المجال الثاني حيث يقدم العرب والغربيون المساعدة لأغراض معاكسة لمكافأة أوتكوين حلفاء هو حول القضايا السياسية كما يتضح من التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وجدت أليسينا ودولار أن نمط تقديم المساعدة تمليه الاعتبارات السياسية والاستراتيجية أكثر بكثير من الاحتياجات الاقتصادية أو أداء السياسات للمستفيدين، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، لقد كشفوا أن فرنسا وبريطانيا العظمى واليابان والولايات المتحدة وألمانيا تخصص المزيد من المساعدات للمتلقين الذين يصوتون جنبًا إلى جنب معهم في الأمم المتحدة، تم العثور على نمط

مماثل للمساعدات العربية، ويقدر نومايير أن الدولة المؤهلة للحصول على مساعدات عربية متعددة الأطراف ستحصل على 68٪ مساعدة إضافية إذا صوتت بالتوازي مع السعودية في الأمم المتحدة (Villanger, 2007: 18).

بصفة عامة تختلف دوافع المساعدات الخارجية الكويتية عن مثليتها في الدول الصناعية أو الاشتراكية، بسبب مجموعة من الاعتبارات التاريخية والاجتماعية والسياسية والقومية والدينية ومنها، رابط الاخوة بين دول الخليج العربي وغيرها من الدول العربية، الرغبة في تطوير العلاقات مع الدول المجاورة للكويت لحماية استقرار وأمن وسلامة الدولة الاخيرة، فعلي سبيل المثال، عندما غزا العراق الكويت عام 1990، تلقت دعماً ساحقاً من المجتمع الدولي، وكان هذا انعكاساً للغضب الطبيعي من الانتهاك الجسيم للقانون الدولي والنية الحسنة التي أوجدتها الحكومة الكويتية وأنشطة الصندوق الكويتي للتنمية على مدى ثلاثة عقود، فلقد جاء السوريون والمصريون والمغاربة وغيرهم لمساعدة الكويت، ويرجع ذلك جزئياً لأسباب استراتيجية، وأيضاً لأن الكويت كانت داعماً كبيراً لبرامجهم التنموية، قد تبدو هذه لفتات صغيرة، لكنها كانت دليلاً على حسن النية التي انبثقت من أنشطة الصندوق الكويتي حول العالم، فمن وجهة نظر حكومة الكويت، كان الصندوق الكويتي للتنمية أحد أفضل استثماراتها.

إدراك الكويت الاهمية الاستراتيجية لأمن وسلامة واستقرار الدول المجاورة من خلال رفع مستوي معيشة ابناءها، الشعور بالواجب الانساني عند تقديم المساعدات الخرجية لا سيما للدول الانمائية، الرغبة في حماية

المستثمرين الاجانب واستثماراتهم الخارجية من خلال تقديم المساعدات الخارجية التي تسهم ي توفير المناخ الاستثماري المناسب لهم، الرغبة في تدعيم وتعزيز نفوذ الكويت الاقليمي والدولي.

الرغبة في تحقيق مكاسب دولية ودعم القضايا العربية، وقضايا الخليج العربي وتدعيم جهود أوبك للحفاظ علي التوازن في السوق النفطي بما يسهم في الحفاظ علي ثروة الكويت النفطية، فعلي سبيل المثال، منذ بداية المساعدات العربية كانت مصر متلقياً مهماً وحصلت على ملياري دولار أمريكي (بالأسعار الجارية) من عام 1975 حتى عام 1979، ومع ذلك، كان هناك توقف مفاجئ في المساعدات العربية للبلاد بمجرد علاقاتها السياسية مع بقية الدول، إذ توتر العالم العربي في أعقاب اتفاقيات كامب ديفيد عام 1978 التي أدت إلى توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في عام 1979، تم إيقاف جميع المساعدات المقدمة من المانحين العرب، بما في ذلك من منظمة الخليج لتنمية مصر (GODE)، علاوة على ذلك، لم يتم تقديم أي دعم إضافي من خلال GODE خلال العقد التالي. (Villanger, 2007: 18)

بالمثل، تم تعزيز سلسلة قرارات اجتماعات القمة العربية بربطها بصرف المساعدات، ومن الأمثلة على ذلك المنحة السنوية البالغة 3.5 مليون دولار أمريكي التي تم التعهد بها في اجتماع القمة العربية في بغداد عام 1978 "لتعزيز صمود دول المواجهة" ، أي دول المواجهة المتاخمة لإسرائيل (مصر والأردن وسوريا ولبنان).

ثانياً، محددات فاعلية المساعدات الخارجية

يمكن تصنيف العوامل العديدة التي تؤثر على فعالية المساعدة في ثلاث فئات مختلفة، حكومة الدولة المتلقية، حكومة الدولة المانحة، الطريقة التي يتم بها تنظيم أعمال المساعدة (Howes, 2010: 6)، أولاً، تعتمد فاعلية المساعدة على حكومة الدولة التي تتلقى تلك المساعدة، أصبحت هذه الحجة مؤثرة مع نشر البنك الدولي عام 1998 تقرير تقييم المعونة، والذي ادعى أنه يظهر أن المساعدة كانت أكثر فعالية في البلدان التي لديها سياسات أكثر سلامة، فإذا كانت المؤسسات المحلية هي المحدد الأساسي للأداء الاقتصادي، فعندئذ يتوقع أن تكون إنتاجية المساعدة دالة في وظائف مؤسسات الدولة المتلقية.

تجدر الاشارة إلي استخدام المعونة الثنائية الغربية الأداء كمعيار لتخصيص المساعدات، كما قطعت الولايات المتحدة شوطا في هذا الاتجاه مع إنشاء شركة الألفية للتنمية التي لديها إدارة واضحة ومعايير أخرى يجب الوفاء بها إذا كان سيتم الوصول إلى أموالها، ايضاً لدى الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية برنامج حوافز الأداء الذي يوفر موارد إضافية للحكومات الشريكة ومقدمي الخدمات المرتبطة بمعايير الأداء المتفق عليها مسبقًا والمراحل التي يتم الوفاء بها، إذ تحصل البلدان ذات الأداء الأفضل على المزيد من المساعدات، على الأقل من خلال بعض التدابير، ففي عام 2004 من بين البلدان ذات الدخل المنخفض، تلقت البلدان المصنفة علي أنها تتمتع بقدرة حكومية "منخفضة للغاية" أقل من نصف نصيب الفرد من المساعدة من

تلك البلدان ذات القدرة "العالية"، إذ تلقت الدول نحو30 دولاراً مقابل نحو 70 دولاراً للدولة الاخيرة.(Howes, 2010: 9)

ثانياً، تعتمد فاعلية المعونة على الجهة المانحة لها، يجادل بعض المحللين بأن أداء المساعدة قد تم تقويضه لأن المانحين لا يخضعون للمساءلة المعتادة وآليات التغذية الراجعة التي تحكم عمليات القطاع العام في البلدان المتقدمة، إذ يمكن أن تؤدي المستويات الكبيرة من السلطة التقديرية حول أنشطة المساعدة إلى تقويض الأداء، وقد تفتقر الجهات المانحة للمساعدات أيضاً إلى المعرفة المحلية والتقنية اللازمة ليكونوا مشغلين فعالين.

تجدر الاشارة علي الرغم من أن معظم الوكالات المانحة الثنائية هي جزء من حكومات البلدان المتقدمة، ويتم تمويل الوكالات المتعددة الأطراف من قبل هذه الحكومات، وبصفة عامة، تتمتع البلدان المتقدمة بأداء جيد نسبياً، ورغم ذلك، تختلف وكالات المعونة عن الوكالات الحكومية الأخرى، بحجة أن وكالات المعونة تحدد إنتاجها على أنها أموال مدفوعة بدلاً من تقديم خدمة، تنتج وكالات المعونة العديد من المخرجات ذات العائد المنخفض والتي يمكن ملاحظتها مثل التقارير اللامعة، وعدد قليل من الأنشطة التي لا يمكن ملاحظتها مثل التقييم اللاحق، الانخراط في التعتيم والتحكم في الدوران وفقدان الذاكرة، مثل وصف جهود المساعدة دائماً بأنها" جديدة ومحسّنة"، بحيث يكون هناك القليل من التعلم من الماضي.(Howes, 2010: 12)

ثالثًا، تعتمد فاعلية المساعدات على الطريقة التي يتم بها تنظيم أعمال المساعدة، يدرك المانحون أنفسهم الآن أن وجود عدد كبير من وكالات

المعونة، التي تعمل بطريقة غير منسقة، يزيد من تكاليف المعاملات للحكومات المتلقية، ويمكن أن يقوض بالفعل شرعية وأداء الحكومات التي يحاولون مساعدتها.

من وجهة نظر معظم الاقتصاديين وممارسي المساعدات، فإن الأول هو الأكثر أهمية، إن الحكومة المتلقية الفعالة قادرة على توجيه عملية المساعدة، وبالتالي تعويض نقاط الضعف في الوكالات المانحة، وضمان أن تكون التفاعلات بين المانحين والحكومة منظمة بشكل جيد، وهذا يعني أن وكالات المعونة يجب أن توجه المزيد من المساعدات إلى حكومات أكثر فاعلية، وتحاول تحسين معايير الحكم لدى متلقي المساعدات، وعلي الرغم من ذلك، فإن دعم هاتين الاستراتيجيتين يرتبط بالعديد من المخاطر، لاسيما عند سحب تلك المساعدات بشكل خاص فيما يتعلق بالحكومات الأسوأ أداءً، وغالباً ما تكون قدرة برامج المساعدة على تحسين معايير الحوكمة محدودة للغاية، كما أن الجهات المانحة للمساعدات التي ترغب في تحسين فعالية المعونة سوف تحتاج أيضًا إلى التركيز على المحددين الثاني والثالث: تحسين أدائهم، وتعزيز التنسيق بين المانحين.

فاعلية المساعدات الخارجية للصندوق الكويتي للتنمية

هدفت الكويت منذ استقلالها إلي مساعدات البلدان النامية لا سيما الدول العربية وقد قامت الكويت بتأسيس الصندوق الكويتي للتنمية الذي ساهم

في تقديم العديد لعشرات الدول حول العالم، وتستهدف هذه النقطة البحثية تقييم جدوي المساعدات الخارجية الكويتية والتي تقدمها من خلال الصندوق الكويتي للتنمية في تحقيق أهداف سياساتها الخارجية، ونظراً لأن الدول العربية تُعد المستفيد الاول من قروض ومنح الصندوق بنسبة تصل إلي أكثر من 50% من حجم تمويلات الصندوق سواء القروض أو المنح فإن يمكن الاعتماد علي أكثر الدول العربية اقتراضا من الصندوق الكويتي للتنمية في تقييم مدي فاعلية المساعدات الخارجية الكويتية في تحقيق أهداف سياسات الكويت الخارجية وتتمثل مجموعة الدول الاكثر اقتراض من الصندوق الكويتي خلال الفترة (1962–13 مارس 2019) في مصر، المغرب العربي، لبنان، السودان، تونس، كما في جدول (1/4)

جدول (1/4)

التوزيع القطاعي لأكثر الدول العربية المقترضة

من الصندوق الكويتي للتنمية خلال الفترة (31–1962مارس 2019)

وجه المقارنة	مصر	المغرب	لبنان	السودان	تونس
حجم القروض	3444.5	1368.92	997.32	995.79	860.9

	*(50)	(38)	(28)	(27)	(37)
الزرعة	168	425.68	-	159.46	105.12
	(3)	(13)	-	(6)	(7)
النقل والاتصالات	594	574.37	259.62	98.73	383.17
	(11)	(12)	(8)	(6)	(15)
الطاقة	1614	172.58	149.21	620.5	28.41
	(18)	(5)	(4)	(9)	(2)
الصناعة	96	11.05	-	41.3	48.9
	(4)	(2)	-	(3)	(3)
المياه والصرف الصحي	674	144.42	491.93	68	167.8
	(9)	(4)	(13)	(1)	(6)
قطاع المشروعات الاجتماعية	34	-	96.56	-	119
	(1)	-	(3)	-	(3)
بنوك التنمية	256	40.82	-	5	8.46
	(4)	(2)	-	(1)	(1)
أخري	-	-	-	2.71	-
	-	-	-	(1)	-

المصدر: (الصندوق الكويتي للتنمية، 2020: 1-2)،

*الارقام ما بين انصاف الاقواس تشير إلي عدد القروض موزعة حسب القطاع.

يتضح من جدول (1/4) أن قروض الصندوق الكويتي المقدمة للعديد من الدول العربية ومنها، مصر والمغرب ولبنان والسودان وتونس شملت العديد من قطاعات الاقتصاد القومي، كما أن هذه القطاعات تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية داخل الاقتصاديات المقترضة، ولتقييم فاعلية تلك القروض الممنوحة من الصندوق الكويتي في تحقيق أهداف السياسية الخارجية الكويتية

يقترح تقسيم هذه النقطة البحثية إلي عدة نقاط فرعية تشمل، 1.4.4 فاعلية مساعدات الصندوق الكويتي للتنمية حالة مصر، 2.4.4 فاعلية مساعدات الصندوق الكويتي للتنمية حالة المغرب العربي، 3.4.4 فاعلية مساعدات الصندوق الكويتي للتنمية حالة لبنان، 4.4.4 فاعلية مساعدات الصندوق الكويتي للتنمية حالة السودان، 5.4.4 فاعلية مساعدات الصندوق الكويتي للتنمية حالة تونس.

1.4.4 فاعلية مساعدات الصندوق الكويتي للتنمية حالة مصر

تعتبر العلاقات الكويتية–المصرية،نموذجا يحتذ به في العلاقات الدولية، فكان الرئيس الراحل جمال عبد الناصر من أول رؤوساء العالم اللذين هنأوا الكويت باستقلالها عام 1961 من خلال برقية تم ارسالها إلي الشيخ الراحل عبدالله السالم أمير الكوين حينذاك لتحدد تلك البرقية مسار العلاقات الاستراتيجية بين مصر والكويت، كما تؤكد مصر دائما علي وقوفها إلي جانب كل من شأنه تحقيق أمن الكويت واستقرارها سياسيا واقتصاديا وعسكريا، وفي المقابل تؤكد الكويت دائما علي دعمها الكامل لمصر في مختلف المواقف والازمات التي تمر بها، إذ أعلنت الكويت ترحيبها بالوحدة المصرية السورية عام 1958، كذلك وقوف الكويت إلي مصر في مواجهة عدوان يونيو 1967، وفي حرب الكويت عام 1973، والوقوف بجانب مصر في الاونة الاخيرة أي فترة الربيع العربي وما ترتب عليها العديد من التحديات التي واجهت الاقتصاد المصري، كما شاركت مصر عسكريا في حرب الخليج 1991 بجوار التحالف

الدولي بقيادة الولاية المتحدة الامريكية الامر الذي ساهم في تحرير الكويت من الغزو العراقي.

تجدر الاشارة إلي تنوع العلاقات بين البلدين فى مختلف مجالات الثقافة، إذ إصدار المفكر الكبير أحمد زكى مجلة "العربى" فى ديسمبر 1958، ليؤسسها كمنارة فكرية وثقافية عربية للكويت، كما تم تأسيس المسرح الكويتى على أيدى الفنان الراحل زكى طليمات، إذ أنشأ فرقة المسرح العربى عام 1961، وكان الدكتور الراحل عبدالفتاح إسماعيل أول مدير لجامعة الكويت عام 1966، وعلى الصعيد القانونى، ساهم المصريون فى وضع الدستور الكويتى، الذى كان مسودة مشروع دستور فى مصر فى أوائل خمسينيات القرن الماضى، إلا أنه كتب له أن يكون دستورا للكويت، على أيدى كبار الفقهاء الدستوريين المصريين، ومنهم عبدالرزاق السنهورى، وعثمان خليل عثمان، ومصطفى كامل وعبدالفتاح حسن، بل امتد التعاون إلى الروابط الرياضية أيضا؛ حيث تولى المدرب المصرى الراحل طه الطوخى مسؤولية أول منتخب كويتى مشارك فى كأس الخليج الأولى، ونجح فى تحقيق البطولة حينها.

كما يُعد الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية يعتبر من أهم الآليات التى ساهمت فى تعزيز التعاون بين مصر والكويت منذ نشأته عام 1961، حيث بلغ عدد المشروعات المقامة بتمويل من قبل الصندوق الكويتى نحو 50 مشروعا فى مختلف القطاعات التنموية والحيوية فى مصر، كما في شكل (1-4)

شكل (1-4)

التوزيع القطاعي لقروض مصر من الصندوق

الكويتي للتنمية خلال الفترة (31-1962مارس 2019)

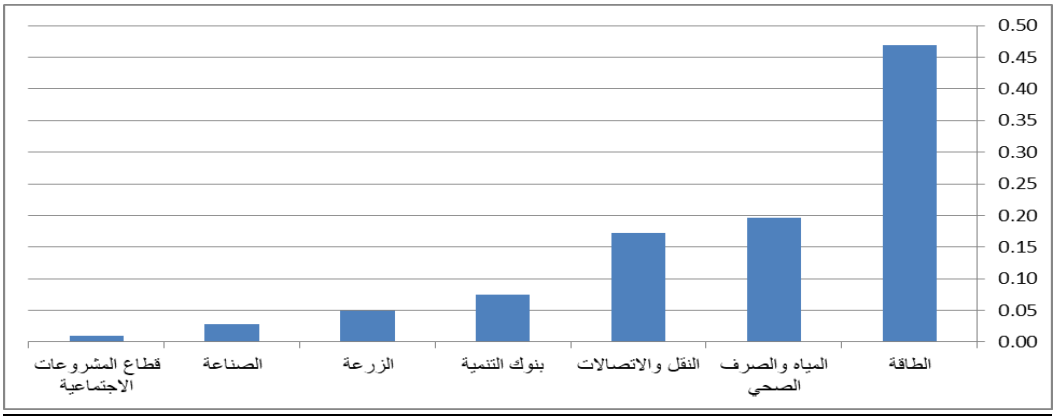

المصدر: (الصندوق الكويتي للتنمية، 2020: 1-2)

يتضح من شكل (1-4) أن قطاع الطاقة استحوذ علي نحو 47% من قروض الصندوق الكويتي للتنمية للاقتصاد المصري، وهو ما يعادل نحو 1.6 مليار دولار أمريكي لعدد 18 مشروع، يليه قطاع المياه والصرف الصحي بنحو 20% ما يعادل نحو 674 مليون دولار امريكي لعدد 9 مشروعات، وقطاع النقل والاتصالات بنحو 17% أي ما يعادل نحو 594 مليون دولار امريكي لعدد 11 مشروع، وبنوك التنمية بنحو 7% ما يعادل نحو 256 مليون دولار امريكي لعدد 4 مشروعات، والزراعة بنحو 5% أي ما يعادل نحو 168 مليون دولار امريكي 3 مشروعات، والصناعة بنحو 1% أي ما يعادل نحو 96 مليون دولار أمريكي لعدد4 مشروعات، وقطاع المشروعات

الاجتماعية بنحو 1% أي ما يعادل نحو 34 مليون دولا أمريكي لعدد مشروع واحد.

وقد ساهمت هذه القروض الممنوحة في الاقتصاد المصري في تنفيذ العديد من المشروعات للاقتصاد المصري ومنها تمويل مشروع محطة كهرباء أبو قير الحرارية، إذ ساهم الصندوق الكويتي للتنمية بنحو 25% من العملات الاجنبية اللازمة للمشروع، وغيرها من مشروعات الصرف الصحي والكهرباء وغيرهم من المشروعات وكلها مشروعات تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية.

2.4.4 فاعلية مساعدات الصندوق الكويتي للتنمية حالة المغرب العربي

تُعد العلاقات المغربية الكويتية علاقات تاريخية، وضع لبناتها الأولى الملك الراحل محمد الخامس خلال زيارته التاريخية للكويت عام 1960، ولقائه بالراحل الشيخ عبد الله السالم الصباح، أي قبل استقلال الكويت، كما تطورت في عهد الشيخ صباح السالم صباح، والشيخ جابر الأحمد الصباح، وعهد الملك الحسن الثاني، لتتعزز أكثر في عهد الملك محمد السادس والشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، في إطار من التنسيق المتواصل، والتضامن الفعال، والتفاهم الممتاز.

وقد رفضت المغرب تحت قيادة الملك الحسن الثاني الغزو العراقي للكويت(1990)، حيث كان في مقدمة الزعماء الذي رفض علانية الغزو العراقي للكويت، ومطالبته العراق بالانسحاب الفوري من الكويت، وتجدرة الاشارة إلي الموقف التاريخي للمغرب في مطلع الستينيات من القرن

العشرين، الذي تصدى لأطماع نظام عبد الكريم قاسم في العراق بضم الكويت إلى العراق، كما أن موقف الكويت ثابت وراسخ للوحدة المملكة المغربية، وساندت الكويت مبادرة الحُكم الذاتي التي تقدّم بها المغرب كأساس لأي حل تفاوضي حول الصحراء المعربية.

تجدر الاشارة غلي وجود علاقات تاريخية في المجال الاقتصادي والتجاري بين البلدين، وفي هذا الشأن، قدم المسؤول الكويتي أوجه الشراكة القائمة بين البلدين المتمثلة في المجموعة المغربية الكويتية للتنمية التي يعود تأسيسها إلى سنة 1976 والعاملة في قطاعات المال والصناعة والسياحة والعقارات، وكان للهيئة الكويتية العامة للاستثمار، والصندوق الكويتي للتنمية دورا هاما في تمويل العديد من المشروعات في مختلف المجالات، إذ قدم الصندوق الكويتي للتنمية نحو 1.4 مليار دولار كقروض للمغرب خلال الفترة (1962–31 مارس 2019)، التي شملت العديد من القطاعات كما في شكل (2–4)

شكل (2–4)

التوزيع القطاعي لقروض المغرب من الصندوق

الكويتي للتنمية خلال الفترة (31–1962مارس 2019)

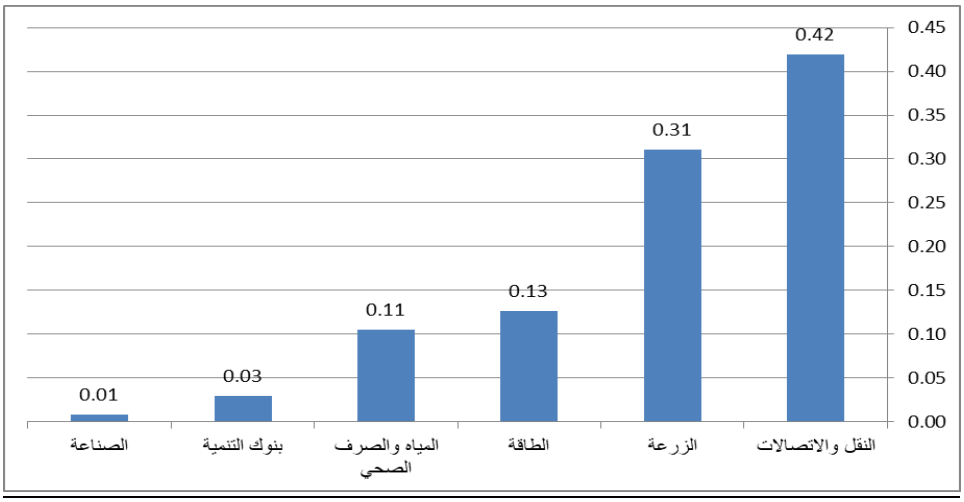

المصدر، (الصندوق الكويتي للتنمية، 2020: 1-2)

يتضح من شكل (2-4) أن قطاع النقل والاتصالات استحوذ علي نحو 42% من قروض الصندوق الكويتي للتنمية للاقتصاد المغربي، وهو ما يعادل نحو 574 مليون دولار أمريكي لعدد 12 مشروع، يليه قطاع الزراعة بنحو 31% ما يعادل نحو 426 مليون دولار امريكي لعدد 13 مشروعات، وقطاع الطاقة بنحو 13% أي ما يعادل نحو 173 مليون دولار امريكي لعدد 5 مشروع، قطاع المياه والصرف الصحي بنحو 11% ما يعادل نحو 144 مليون دولار امريكي لعدد 4 مشروعات، بنوك التنمية بنحو 3% أي ما يعادل نحو 41 مليون دولار امريكي 2 مشروعات، والصناعة بنحو 1% أي ما يعادل نحو 11 مليون دولار أمريكي لعدد2 مشروعات.

يتضح مما سبق أن قروض الصندوق الكويتي قد شمل العديد من القطاعات الاقتصادية داخل الاقتصاد المغربي، وهي قطاعات يؤدي دعمها إلي تحقيق التنمية الاقتصادية في الدولة المتلقية وكذلك تحقيق أهداف السياسية الخارجية الكويتية الثابتة والمتمثلة في دعم البلدان العربية، وكسب المزيد من الدعم العربي اتجاه السياسة الخارجية الكويتية، وهو ما تحقق من خلال الدعم المغرب العربي لحرب الكويت ضد الغزو العراقي عام 1991 من خلال سماح المغرب لنحو 13 ألف جندي بالمشاركة في حرب تحرير الكويت، وهو مايبرز فعالية المساعدات الخارجية الكويتية المغربية، لا سيما المقدمة من خلال الصندوق الكويتي للتنمية.

3.4.4 فاعلية مساعدات الصندوق الكويتي للتنمية حالة لبنان

سجّل السادس من يونيه 1962 أول تبادل للتمثيل الدبلوماسي بين الكويت ولبنان، ففي ذلك اليوم وصل إلى بيروت مهلهل المضيف لتسلّم مهمات منصبه كقائم بالأعمال، وكان لبنان الدولة العربية الأولى التي أبرقت مهنئة باستقلال الكويت عن المملكة المتحدة في 19 حزيران 1961، وقد بادرت الحكومة اللبنانية إلى إصدار مرسوم يقضي بإنشاء سفارة في الكويت انتدب لها قائماً بالأعمال حسيب العبدالله الذي تسلّم مهماته يوم 17 كانون الأول 1962، وفي العام 1963 وصل إلى بيروت السفير محمد أحمد الغانم وقدّم أوراق اعتماده إلى الرئيس اللبناني الأسبق الأمير اللواء فؤاد شهاب ليكون أول سفير لدولة الكويت في لبنان.

وتجدر الاشارة إلي أن لبنان كانت أولي الدول التي أدانت الغزو العراقي للكويت عام 1990، ولم يكتفِ بذلك بل وقف إلى جانب الكويت في المحافل الدبلوماسية نصرة لسيادتها على أراضيها، حصل ذلك في الجامعة العربية على مستوى قمّة الملوك والرؤساء والأمراء العرب، وأيضًا في الأمم المتحدة ومجلس الأمن لاستصدار قرار يطالب بانسحاب القوّة الغازية من أراضي الكويت الشقيق.

كما تعهّدت دولة الكويت بإعادة بناء صوامع تخزين القمح التي دمّرها تفجير ميناء بيروت في الرابع من أغسطس 2020، ووما يعكس حجم الترابط والعلاقات القوية بين دولة الكويت ولبنان الشقيقة، وقد انعكست هذه العلاقات المتميزة علي المساعدات الخارجية التي قدمتها الكويت لبنان، لا سيما من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الذي اتاح للكويت خلال الفترة (1962–31 مارس 2019) نحو 997 مليون دولار أي ما يعادل نحو مليار دولار شملت العديد من القطاعات كما في شكل (3–4)

شكل (3–4)

التوزيع القطاعي لقروض لبنان من الصندوق

الكويتي للتنمية خلال الفترة (31-1962مارس 2019)

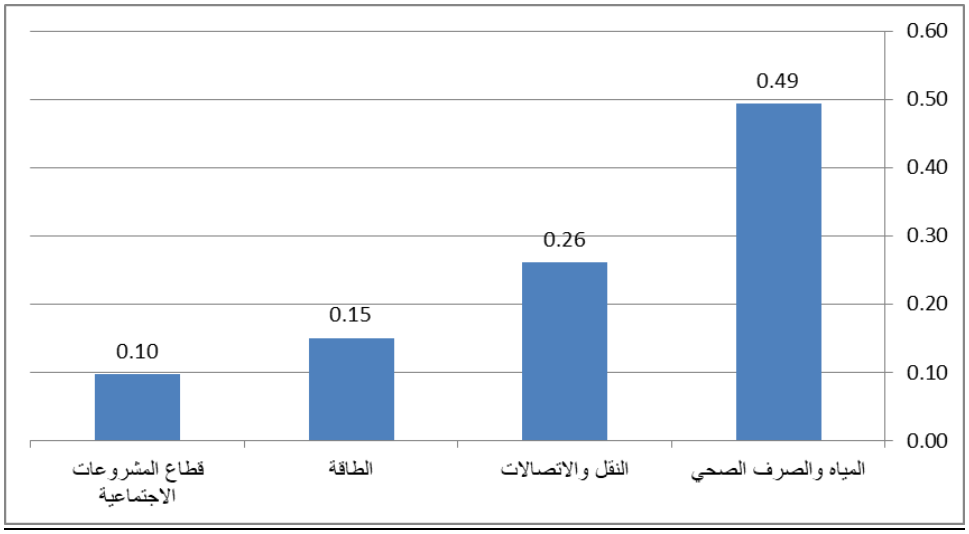

المصدر، (الصندوق الكويتي للتنمية، 2020: 1-2)

يتضح من شكل (3-4) أن قطاع المياه والصرف الصحي استحوذ علي نحو 49% من قروض الصندوق الكويتي للتنمية للاقتصاد اللبناني أي نحو نصف قروض الصندوق الكويتي للتنمية المقدمة للبنان خلال الفترة (1962- 31 مارس 2019) حصل عليها قطاع المياه والصرف الصحي وحده، وهو ما يعادل نحو 491 مليون دولار أمريكي لعدد 13 مشروع، يليه قطاع النقل والاتصالات بنحو 26% ما يعادل نحو 260 مليون دولار امريكي لعدد 4 مشروعات، أي أن 75% من قروض الصندوق الكويتي للتنمية للبنان حصل عليها قطاعي المياه والصرف الصحي والاتصالات خلال نفس الفترة، وقطاع الطاقة بنحو 15% أي ما يعادل نحو 149.21 مليون دولار أمريكي لعدد 4 مشروع، قطاع المشروعات الاجتماعية بنحو 10% ما يعادل نحو 96.56 مليون دولار امريكي لعدد 3 مشروعات.

يتضح مما سبق أن قروض الصندوق الكويتي قد شمل العديد من القطاعات الاقتصادية داخل الاقتصاد اللبناني، كقطاعات المياه و والصرف الصحي، والنقل والاتصالات، والطاقة، وقطاع المشروعات الاجتماعية، وهي قطاعات يؤدي دعمها إلي تحقيق التنمية الاقتصادية في الدولة المتلقية وكذلك تحقيق أهداف السياسية الخارجية الكويتية الثابتة والمتمثلة في دعم البلدان العربية، وكسب المزيد من الدعم العربي اتجاه السياسة الخارجية الكويتية، وهو ما تحقق من خلال الدعم لبنان لحرب الكويت ضد الغزو العراقي عام 1991، والتنديد في المحافل الدولية ضد الغزو العراقي للكويت، وهو مايبرز فعالية المساعدات الخارجية الكويتية اللبنانية، لا سيما المقدمة من خلال الصندوق الكويتي للتنمية.

4.4.4 فاعلية مساعدات الصندوق الكويتي للتنمية حالة السودان

لقد بدأت العلاقات السودانية الكويتية منذ أوائل استقلال الكويت كعلاقات دبلوماسية تم فيها تبادل السفارات بين البلدين، وكان للسودان دور عربي وقومي آنذاك عندما واجهت الكويت تهديدات نظام عبد الكريم قاسم الرئيس العراقي لغزو الكويت وضمها للعراق، إذ أرسلت السودان وحدات من الجيش السوداني لتأمين وحماية الحدود الكويتية وردع أي اعتداء آنذاك.

الكويت بطبيعة الحال كانت ولا زالت تدعم أية توجهات لتوفير الأمن الغذائي العربي وسد الفجوة الغذائية في أي بلد شقيق لذلك بدأ نهج التعامل من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في دعم مشاريع التنمية الخاصة في بناء السدود علي سبيل المثال سدى عطبرة وستيت وسد مروي و تعلية

الروصيرص التى بدورها كانت تمهيدا أو أعطت المجال للاستثمارات الحقيقية لمشاريع زراعية تنموية في مختلف مناطق السودان في الشرق والشمال، وقد حصلت الكويت علي نحو 995.79 مليون دولار أي قرابة المليار دولار كقروض من الصندوق الكويتي للتنمية لعدد 27 قرض خلال فترة (1962-31 مارس 2017) والتي شملت العديد من قطاعات الاقتصاد القومي في السودان كما في شكل (4-4)

شكل (4-4)

التوزيع القطاعي لقروض السودان من الصندوق الكويتي للتنمية خلال الفترة (1962-31 مارس 2019)

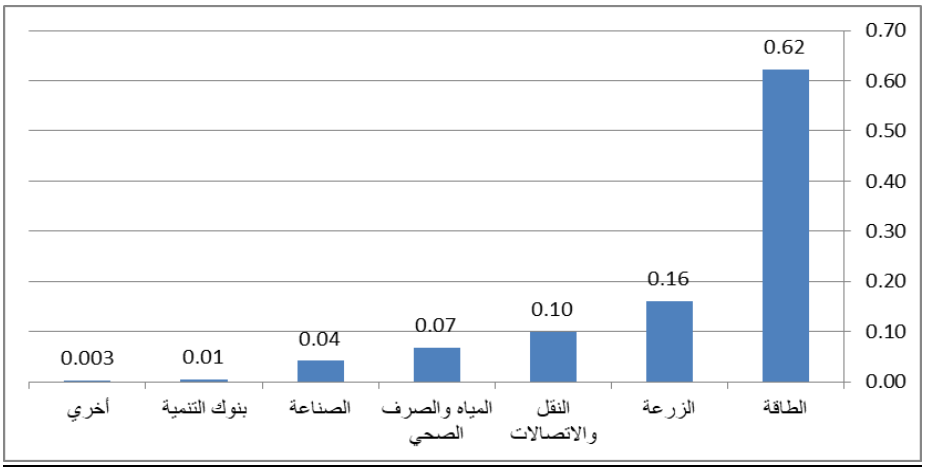

المصدر، (الصندوق الكويتي للتنمية، 2020: 1-2)

يتضح من شكل (4-4) أن قطاع الطاقة استحوذ علي نحو 62% من قروض الصندوق الكويتي للتنمية للاقتصاد اللبناني أي أكثر من نصف قروض الصندوق الكويتي للتنمية المقدمة للسودان خلال الفترة (1962- 31 مارس 2019) حصل عليها قطاع الطاقة وحده، وهو ما يعادل نحو 620.5

مليون دولار أمريكي لعدد 9 مشروع، يليه قطاع الزراعة بنحو 16% ما يعادل نحو 159.5 مليون دولار امريكي لعدد 6 مشروعات، أي أن قرابة نحو 80% من قروض الصندوق الكويتي للتنمية للسودان حصل عليها قطاعي الطاقة والزراعة خلال نفس الفترة، وقطاع النقل والاتصالات بنحو 10% أي ما يعادل نحو 98.7 مليون دولار امريكي لعدد 6 مشروع، قطاع المياه والصرف الصحي بنحو 7% ما يعادل نحو 68 مليون دولار امريكي لعدد 1 مشروعات،قطاع الصناعة الصحي بنحو 4% ما يعادل نحو 41.3 مليون دولار امريكي لعدد 3 مشروعات، قطاع بنوك التنمية بنحو 1% ما يعادل نحو 5 مليون دولار امريكي لعدد 1 مشروعات، القطاعات الاخري بنحو 0.3% ما يعادل نحو 2.7 مليون دولار امريكي لعدد 1 مشروعات.

يتضح مما سبق أن قروض الصندوق الكويتي قد تضمن العديد من قطاعات الاقتصاد القومي في السودان، كقطاعات المياه والصرف الصحي، والنقل والاتصالات، والطاقة، والصناعة، والزراعة، وهي قطاعات يؤدي دعمها إلي تحقيق التنمية الاقتصادية في الدولة المتلقية وكذلك تحقيق أهداف السياسية الخارجية الكويتية الثابتة والمتمثلة في دعم البلدان العربية، وكسب المزيد من الدعم العربي اتجاه السياسة الخارجية الكويتية، وهو ما تحقق من خلال إرسال السودان وحدات من الجيش السوداني لتأمين وحماية الحدود الكويتية، عندما واجهت الكويت تهديدات نظام عبد الكريم قاسم الرئيس العراقي لغزو الكويت وضمها للعراق، إذ أرسلت السودان وحدات من الجيش السوداني لتأمين وحماية الحدود الكويتية وردع أي اعتداء آنذاك.

5.4.4 فاعلية مساعدات الصندوق الكويتي للتنمية لدولة تونس

تعود العلاقات الكويتية التونيسية إلى أوائل القرن الماضي من خلال زيارة الشيخ عبدالعزيز الثعالبي أحد أبرز رواد الحركة الوطنية إلى الكويت سنة 1923، وزيارة الزعيم الحبيب بورقيبة سنة 1962، وكانت تونس من أولى الدول التي دعمت استقلال الكويت في منظمة الأمم المتحدة، إن المتتبع للعلاقات التونسية الكويتية خلال السنوات الأخيرة، يلاحظ الحركة الدؤوبة التي أضحت عليها على مستوى تنشيط ملفات التعاون الثنائي من خلال تبادل زيارات كبار المسؤولين في الدولة والوفود الاقتصادية، حيث شهدت سنة 2017 بداية التنفيذ الفعلي لعدد من المشاريع التنموية التي تم الاتفاق عليها في المؤتمر الاستثماري الدولي "تونس 2020"، إذ شاركت فيه الكويت بوفد رفيع المستوى، وفي مجال التعاون العسكري تم إنشاء لجنة عسكرية عقدت اجتماعها التأسيسي الأول بتونس في شهر أغسطس 2018.

كما كانت الكويت من أولى الدول التي ساهمت في مشاريع التنمية في تونس من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية منذ سنوات الستينيات من القرن الماضي وتواصلت إلى الآن وبلغ عدد المشاريع التي مولها الصندوق في تونس نحو37 ما يعادل نحو 860.9 مليون دولار خلال الفترة (31-1962 مارس 2019) والتي شملت العديد من قطاعات الاقتصاد القومي التونسي كما في شكل (5-4)

شكل (5-4)

التوزيع القطاعي لقروض تونس من الصندوق

الكويتي للتنمية خلال الفترة (31-1962 مارس 2019)

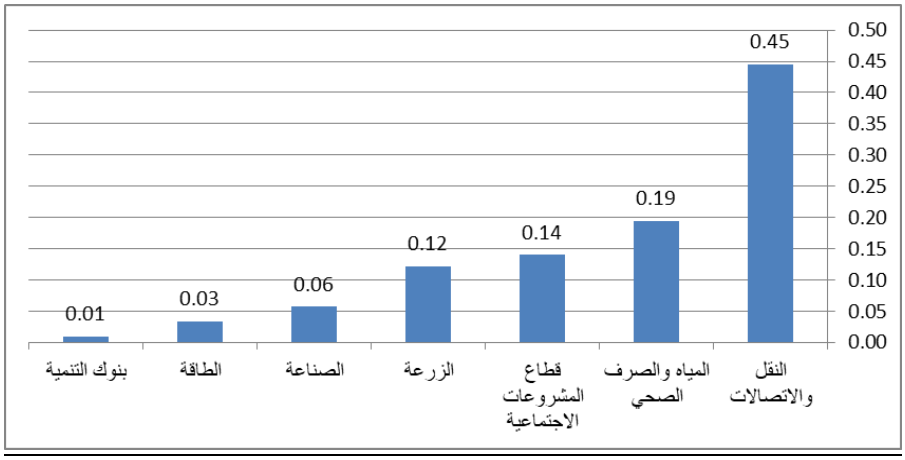

المصدر، (الصندوق الكويتي للتنمية، 2020: 1-2)

يتضح من شكل (5-4) أن قطاع النقل والاتصالات استحوذ علي نحو 45% من قروض الصندوق الكويتي للتنمية للاقتصاد التونسي خلال الفترة (1962- 31 مارس 2019)، وهو ما يعادل نحو 383.2 مليون دولار أمريكي لعدد 15 مشروع، يليه قطاع المياه والصرف الصحي بنحو 19% ما يعادل نحو 167.8 مليون دولار امريكي لعدد 6 مشروعات، قطاع المشروعات الاجتماعية بنحو 14% أي ما يعادل نحو 119 مليون دولار امريكي لعدد 3 مشروع، قطاع الزراعة بنحو 12% ما يعادل نحو 105.1 مليون دولار امريكي لعدد 7 مشروعات، قطاع الصناعة الصحي بنحو 6% ما يعادل نحو 48.9 مليون دولار امريكي لعدد 3 مشروعات، قطاع الطاقة بنحو 3% ما يعادل نحو 28.4 مليون دولار امريكي لعدد 2 مشروعات،

قطاع بنوك التنمية بنحو 1%ما يعادل نحو 8.46 مليون دولار امريكي لعدد 1 مشروعات.

يتضح مما سبق أن قروض الصندوق الكويتي قد تضمن العديد من قطاعات الاقتصاد القومي في تونس، كقطاعات المياه والصرف الصحي، والنقل والاتصالات، والطاقة، والصناعة، والزراعة، وبنوك التنمية وهي قطاعات يؤدي دعمها إلي تحقيق التنمية الاقتصادية في الدولة المتلقية وكذلك تحقيق أهداف السياسية الخارجية الكويتية الثابتة والمتمثلة في دعم البلدان العربية، وكسب المزيد من الدعم العربي اتجاه السياسة الخارجية الكويتية، إذ كانت تونس من أولى الدول التي دعمت استقلال الكويت في منظمة الأمم المتحدة.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب

- أثير الجاسور (بدون تاريخ)، "**السياسة الخارجية: المفهوم والادوات**"، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.
- الطاهرة السيد (2011)، " **إقتصاد التنمية**"، جهاز نشر وتويع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان.

الدوريات

- مثني المهداوي (بدون تاريخ)، "واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية"، **مجلة العلوم السياسية**، عدد خاص بالذكرى الخمسين لتدريس العلوم السياسية في العراق، العددان 38-39، جامعة بغداد.
- **الصندوق الكويتي للتنمية** (2020)، "موجز لأنشطة الصندوق 1 يناير 1962- 31.
- موسي عالية (مايو 2015)، "المساعدات الخارجية بين ألأهداف الإستراتيجية، والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة"، **سياسات عربية**، عدد14، ص ص: 74-87.
- **الصندوق الكويتي للتنمية** (يوليو 2017)، "أفريقيا والصندوق الكويتي للتنمية شراكة عمرها نصف قرن"، عدد 84.

- أحمد خليفة (ديسمبر 2018)، "**أدوات السياسة الخارجية: التفاعلات والتدخلات**"، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، ج. الاسكندرية.

الرسائل العلمية

- إناس شيباني (2019)، " في تحليل السياسة الخارجية :النماذج النظرية بين ضرورات التعدد ومساعي التكامل"، **رسالة دكتوراه**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة.
- سارة عبد اللطيف سعود (2012)، " المساعدات المالية الكويتية وأثرها علي العلاقات العربية (2012-1961)"، **رسالة ماجستير**، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط.
- لينا فضل سلمان أبو القمبز (2018)، "المساعدات الخارجية وأثرها علي القرار السياسي الفلسطيني (1994 -2016)"، **رسالة ماجستير**، أكاديمية الإدارة والسياسة العليا، غزة.
- مبارك سعيد عوض العجمي (2011)، "المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية: الفترة من (2010-1980)"، **رسالة ماجستير**، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط.
- نوف بنت فيصل بن ثاني بن قاسم آل ثاني، (2019)، "السياسة الخارجية لدولة قطر تجاه دول مجلس التعاون الخليجي التغيير والتحديات"، **رسالة ماجستير**، كلية الدراسات الإسلامية، جامعة حمد بن خليفة.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- **African Development Bank**, (No date), "Our Work In Egypt".
- Alojayan, H., (13 November 2015), " Kuwait's Economic 'Toolkit': Foreign Aid & the Kuwait Investment Authority", **LSE's Middle East Centre Blog**.
- Andreasen, J., (2014), " Foreign Policy through Aid: Has United States Assistance Achieved Its Foreign Policy Objectives?", **Master of Science**, Utah State University.
- Berridge, G.R., (2010), " **Diplomacy Theory and Practice**", Palgrave Macmillan, fourth edition.
- Bojang, A., (2018), "The Study of Foreign Policy in International Relations", **Journal of Political Sciences & Public Affairs**, Bojang AS, J Pol Sci Pub Aff, Vol., 6, Issue, 4.
- **European Development Fund**, (February 2011), " Multilateral Aid Review: Assessment of the European Development Fund (EDF)".
- Howes, S., (August 2010), " An overview of aid effectiveness determinants and strategies ", **the Australian National Audit Office**.
- **Inter-American Development Bank**, (No date), " Promoting sustainable growth. Fighting poverty and inequality".

Kandidatuppsats, i.S., (2009), " The Motives of Aid Donors – A